

٢ - تعتبر أن اتباع نهج موحد في تحليل التنمية وتخطيطها ، يأخذ بعين الاعتبار مختلف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاقتصادات الوطنية ، هو أحد الأدوات لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وبشرية مستمرة :

٣ - تدعو الدول إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية ، إذا طلبت ذلك ، لتعزيز قدراتها الإدارية في اتباع نهج موحد في تحليل التنمية ، واستراتيجيات وأساليب التخطيط الشاملة للاقتصاد الكلي ، لاسيما فيما يتعلق بإدماج إنتاج الأغذية والزراعة في جميع القطاعات ، ودعم التصنيع والهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الموارد البشرية :

٤ - ترحب من الأمين العام أن يأخذ في اعتباره اتباع نهج موحد في تحليل التنمية وتخطيطها عند إعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والبحوث والإسقاطات والتقارير الجارية بما في ذلك دراسة الحالة الاقتصادية في العالم وتقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم وكذلك عند تقييم تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث :

٥ - ترحب أيضاً من الأمين العام أن يواصل إتاحة الخبرة المكتسبة في مجال استخدام نهج موحد في تحليل التنمية وتخطيطها للدول ، أخذاً بعين الاعتبار ظهور أفكار جديدة تتصل بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

الجلسة العامة ٩٨

٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

١٧٥/٤١ - جامعة السلم

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٠٩/٣٣ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ١١١/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٥٥/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

وإذ تحيط علماً بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥ ، و ٦/١٩٨٦ المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٦ ،

تؤيد القرار ٦/١٩٨٦ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجلسة العامة ٩٨

٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٧٩/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ بشأن اتباع نهج موحد في تحليل التنمية وتخطيطها ،

وإذ تضع في اعتبارها قرارها ١٧٨/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن تعزيز دور الأمم المتحدة في ميدان التعاون الاقتصادي والعلمي - التكنولوجي والاجتماعي على الصعيد الدولي والذي أكدت فيه ، بين جملة أمور ، عزم الدول الأعضاء على تعزيز منظومة الأمم المتحدة بوصفها إطاراً للحوار البناء والجهود المشتركة في سبيل حل المشاكل الاقتصادية الدولية ، ولاسيما المشاكل التي تواجه البلدان النامية ،

وإذ تضع في اعتبارها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥١/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ الذي أيد فيه المجلس الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة والعشرين فيما يتعلق بالمسؤولية الخاصة للأمم المتحدة عن إجراء بحوث بشأن المسائل الشاملة والقطاعية والترابط بينها ، من أجل مساعدة الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية المختصة في مداولاتها ،

وإذ تؤمن بالفائدة التي ينطوي عليها إدماج العناصر الاقتصادية والاجتماعية في صياغة السياسات والبرامج على الصعيد الوطني والدولي لصالح التقدم الاجتماعي والاقتصادي والرفاه البشري ،

وإذ تؤكد أن القضاء على الجوع وسوء التغذية وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى على أساس التنمية الصناعية والزراعية والريفية من بين أهداف عقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ،

وإذ تشير إلى برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة<sup>(٣٠)</sup> ،

وإذ تؤكد من جديد أن لكل دولة الحق السيادي ، غير القابل للتصرف ، في اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لمشيئة شعبها وبدون تدخل خارجي ،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن النهج الموحد في تحليل التنمية وتخطيطها وعلى الأخص بالملاحظات والاستنتاجات الواردة فيه<sup>(٣١)</sup> :

(٣٠) القرار د ١ - ٢/١٣ ، المرفق .

(٣١) Add. 1 و Corr. 1 و A/41/323-E/1986/77